

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/61
21 January 2002

ARABIC
Original: ENGLISH/FRENCH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

ما لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة من آثار

ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان

تقرير مقدم من السيدة فاطمة-زهرة أوهاشي-فسلي، المقررة الخاصة

المعنية بالنفايات السمية، عملاً بقرار اللجنة ٣٥/٢٠٠١

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٣	موجز
٤	٣-١ مقدمة
٥	٦-٤ أولا- أنشطة المقررة الخاصة
٥	٣٠-٧ ثانيا- الملاحظات والتعليقات والمعلومات المقدمة
٥	٢٣-٧ ألف- الحكومات
١٤	٣٠-٢٤ باء- المنظمات الحكومية وغير الحكومية
١٦	٣١ ثالثا - ما استجد من قضايا
١٦	٣٨-٣٢ رابعا - متابعة القضايا
١٧	٣٩ خامسا- التعاون مع هيئات رصد الامتثال لأحكام معاهدات حقوق الإنسان
١٨	٤٩-٤٠ سادسا- النتائج والتوصيات

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٣٥/٢٠٠١. وهو يتضمن ستة فصول تتعلق بأنشطة المقررة الخاصة؛ وما قدمته الحكومات وغيرها من المصادر من ملاحظات وتعليقات ومعلومات؛ وما استجد من قضايا؛ ومتابعة لما ورد في تقارير سابقة من قضايا؛ والتعاون مع الهيئات المكلفة برصد تنفيذ أحكام المعاهدات؛ والنتائج والتوصيات.

ووردت ردود على الرسالة التي أرسلتها المقررة الخاصة من حكومات الأرجنتين وبيلاروس وفنزويلا والمغرب والمملكة المتحدة وموريشيوس وهولندا، ومن عدد من المنظمات الحكومية وغير الحكومية.

وتلقت المقررة الخاصة ١٦ قضية قدمتها فنزويلا. ويظهر من الملف المرسل من البلد المذكور ما تثيره هذه المسألة من اهتمام لدى السلطات وفي أوساط المجتمع المدني، وما يبذل أيضا من جهود لتمكين المتضررين وأصحاب المطالبات المحقة من الشروع في إجراءات تقديم الشكاوى من خلال هيئة خولت الصلاحيات اللازمة لهذا الغرض.

ويتضمن فصل آخر ملخصات لرسائل تتعلق بقضايا ورد ذكرها في تقارير سابقة، وحسب الحالة، ما تم إيجاده من حلول للمشاكل المطروحة. بيد أن المقررة الخاصة توجه النظر إلى عدم التوصل إلى نتائج ملموسة، إلا في قضية الأطفال الهايتيين التي تم التوصل فيها إلى تسوية ودية. وهي لا تعترم إبداء رأي بشأن هذه القضية إلى أن تلم بمضمونها.

وفي الفصل الأخير، تعيد المقررة الخاصة إلى الأذهان أنها قدمت في تقاريرها السابقة عددا من التحليلات بشأن الاتجاهاات الرئيسية، وخصائص الاتجار غير المشروع، والشركات متعددة الجنسية، وما يترتب على الظاهرة موضوع البحث من آثار بالتمتع بحقوق الإنسان، والنتائج والتوصيات. وما زالت هذه التحليلات في محلها.

وتنوه المقررة الخاصة بخطورة المشاكل المتصلة بمبيدات الآفات والملوثات العضوية الثابتة. وهي تدعو إلى تقديم تبرعات مالية للسماح بتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القارة الأفريقية الأول المعني بالإدارة السليمة بيئيا لمخزونات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها ومنعها، الذي عقد في الرباط في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

وهي ترى أن اعتماد اتفاقيات دولية، وهي ضرورية ومفيدة، لا يكفي لضمان الفعالية في مكافحة الاتجار غير المشروع، ومحكمة المخلين ومعاقبتهم، وتعويض المتضررين، وإصلاح البيئة. وهي تؤكد ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب، وتوفير سبل انتصاف فعالة للمتضررين ومنحهم تعويضات منصفة وعادلة، وإخضاع الشركات عبر الوطنية لدونة دولية لقواعد السلوك.

وتشجع المقررة الخاصة الدول على عرض تجربتها الوطنية في هذا الشأن، وتشدد على أهمية البعثات الميدانية.

مقدمة

١- اعتمدت لجنة حقوق الإنسان عام ١٩٩٥، في دورتها الحادية والخمسين، أول قرار لها يتعلق تحديداً بما لنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بصورة غير مشروعة من آثار ضارة بالتمتع بحقوق الإنسان، هو القرار ٨١/١٩٩٥، الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقرره ٢٨٨/١٩٩٥ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٥. وعملاً بذلك القرار، عينت السيدة فاطمة-زهرة قسنطيني (أصبح إسمها الآن السيدة أوهاشي-فسلي) (الجزائر) مقررة خاصة. ومنذ ذلك الحين، تقرر اللجنة سنوياً قراراً بشأن إلقاء النفايات السمية (القرارات ١٤/١٩٩٦ و ٩/١٩٩٧ و ١٢/١٩٩٨ و ٢٣/١٩٩٩ و ٧٢/٢٠٠٠ و ٣٥/٢٠٠١). وقدمت المقررة الخاصة تقريراً أولياً (E/CN.4/1996/17) وتقارير مرحلية (E/CN.4/1997/19 و E/CN.4/1998/10 و Add.1 و E/CN.4/1999/46، و E/CN.4/2000/50 و E/CN.4/2001/55 و Add.1). كما زارت أفريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا. ففي عام ١٩٩٧، زارت جنوب أفريقيا وكينيا وإثيوبيا (انظر E/CN.4/1998/10/Add.2)؛ وفي عام ١٩٩٨، زارت باراغواي والبرازيل وكوستاريكا والمكسيك (انظر E/CN.4/1999/46/Add.1)؛ وفي عام ١٩٩٩، زارت هولندا وألمانيا (انظر E/CN.4/2000/50/Add.1). ولم تزر أي بلد في عام ٢٠٠٠. ومن المقرر أن تقوم ببعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١؛ وسيقدم تقرير عن هذه البعثة في مرفق لهذا التقرير.

٢- ودعت اللجنة، في قرارها ٧٢/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، المقررة الخاصة إلى تضمين تقريرها ما يلي: (أ) معلومات شاملة عن الأشخاص الذين قتلوا أو شوهوا أو أصيبوا بأي أذى في البلدان النامية من جراء إلقاء المنتجات السمية بصورة غير مشروعة؛ و(ب) مسألة إفلات مرتكبي هذه الجرائم البشعة من العقاب، بما في ذلك الممارسات التمييزية التي تحركها دوافع عنصرية، والتوصية بتدابير تضع حداً لهذا الإفلات؛ و(ج) مسألة إعادة تأهيل الضحايا ومساعدتهم؛ و(د) نطاق التشريعات الوطنية فيما يتعلق بنقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة عبر الحدود. وكررت اللجنة هذه الطلبات في قرارها ٣٥/٢٠٠١، ودعت المقررة الخاصة إلى تضمين تقريرها إلى اللجنة في دورتها الثامنة والخمسين معلومات شاملة عن مسألة البرامج الاحتياطية لتدوير النفايات، ونقل الصناعات الملوثة والأنشطة والتكنولوجيات الصناعية الملوثة من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، وأوجه الغموض في الصكوك الدولية التي تجيز نقل وإلقاء المنتجات والنفايات السمية والخطرة بشكل غير مشروع، وما قد يوجد من ثغرات في فاعلية الآليات الدولية النازمة لهذه المسائل.

٣- وفي ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١، وجهت مذكرة شفوية إلى جميع الحكومات، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية، طلبت فيها معلومات وتعليقات بشأن الأحكام ذات الصلة من القرار ٣٥/٢٠٠١. وحتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، وردت ردود من حكومات المغرب وموريشيوس وبيلاروس وفنزويلا والأرجنتين وهولندا والمملكة المتحدة.

أولا - أنشطة المقررة الخاصة

٤ - قامت المقررة الخاصة، إعدادا لما تعتزم القيام به من بعثات في ٢٠٠٢/٢٠٠٣، بتوجيه رسالة إلى عدة حكومات تبدي فيها اهتمامها بالقيام بهذه البعثات في أقاليم أمريكا الشمالية، وأوروبا، وآسيا والمحيط الهادئ، عقب زيارتها إلى أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وقد وجهت الرسالة إلى حكومات أستراليا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا والصين وكندا وليتوانيا والمملكة المتحدة والهند واليابان. وذكرت حكومتا سلوفاكيا وكندا، في ردهما على رسالة المقررة الخاصة، أنهما تعكفان على النظر في طلبها، وطلبتا مزيدا من المعلومات عن الموعد المقترح للبعثة.

٥ - حضرت المقررة الخاصة الاجتماع السابع للمقررين الخاصين، الذي عقد في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

٦ - وشاركت المقررة الخاصة في مؤتمر القارة الأفريقية الأول المعني بالإدارة السليمة بيئيا لمخزونات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها ومنعها، الذي دعت إلى انعقاده في الرباط في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ أمانة اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها. كما دعت إلى المشاركة في الحلقة الدراسية المعنية بالبيئة وحقوق الإنسان، المقرر عقدها في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، والتي سيشترك في تنظيمها كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما يتفق مع مقرر لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠١/١١١.

ثانيا - الملاحظات والتعليقات والمعلومات المقدمة

ألف - الحكومات

١ - المغرب

٧ - عقب تصديق المغرب على اتفاقية بازل في عام ١٩٩٥، أعدت إدارة البيئة تشريعا متصلا بإدارة النفايات الضارة والتخلص منها. ونظرا لعدم وجود تقنيات لمعالجة النفايات الخطرة معالجة سليمة بيئيا، يحظر مشروع التشريع حظرا واضحا استيراد النفايات الخطرة ونقلها العابر، ويضع نظاما للتفويض بتصدير النفايات بواسطة وثيقة تأمين أو ضمان مالي. كما يقضي المشروع بفرض عقوبات على المخلين بالقانون تتراوح بين التغريم والسجن.

٨- واقتُرحت إدارة البيئة على المقررة الخاصة أن تضمن تقريرها القادم الاحتياجات التقنية والمالية للبلدان النامية في ضوء تنفيذ برنامج العمل الذي تمخض عنه المؤتمر الأفريقي الأول المعني بالإدارة السليمة بيئياً لمخزونات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها ومنعها.

٩- وفيما يتعلق باتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم فيما يتعلق بمواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة في التجارة الدولية، وباتفاقية ستكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، ارتأى المغرب على المقررة الخاصة أن تنوّه في تقريرها بما يوجد في أحكام معينة واردة في الاتفاقيتين المذكورتين من ثغرات. فليس في الاتفاقية الأولى أحكام تحظر الاتجار غير المشروع بالمنتجات الخطرة، وليس في الاتفاقية الثانية أحكام تتناول المسؤولية القانونية والتعويض في حال استخدام أحد الملوثات العضوية الثابتة، البالغ عددها ١٢ ملوثاً، غير الخاضعة لاستثناء بالنسبة للطرف المعني.

٢- بيلاروس

١٠- ما برح بيلاروس طرفاً في اتفاقية بازل منذ عام ١٩٩٩، وهو يستعد حالياً لتصديق الاتفاقية المشتركة بشأن سلامة عملية إدارة الوقود النووي المستنفد وبشأن سلامة عملية إدارة النفايات المشعة.

١١- وعلى الصعيد الوطني، أشارت الحكومة إلى عدة قوانين نافذة لمسألة النفايات السمية في التشريع المحلي، من بينها قانون النفايات المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ بصيغته المعدلة والمكملة (عدا ما يتعلق بالنفايات المشعة)؛ وقانون الأنظمة القانونية المتعلقة بالمناطق المعرضة للتلوث الإشعاعي نتيجة للكارثة التي وقعت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في محطة تشيرنوبيل لتوليد الطاقة النووية، بصيغته المعدلة والمكملة؛ وقانون الرعاية الصحية والوبائية للسكان، المؤرخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، بصيغته المعدلة والمكملة؛ وقانون سلامة السكان من الإشعاعات، المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨؛ وقانون السلامة الصناعية لمنشآت إنتاج المواد الخطرة، المؤرخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.

٣- المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

١٢- تلقت المقررة الخاصة عدة منشورات من الحكومة، صادرة عن وكالة البيئة وإدارة البيئة والنقل والأقاليم. وتضمنت الوثائق "خطة تنظيم صادرات النفايات ووارداتها، وإعادة النظر في اللوائح الخاصة النافذة للنفايات" و"توجيهات بشأن تقدير الضمان المالي المتعلق بالشحن عبر الحدود" ومذكرات توجيهات أخرى عديدة. كما زودت المقررة الخاصة ببيان صحفي صادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، يتعلق بقضية شركة بريطانية أمرت بدفع غرامة كبيرة لاستيرادها نفايات محلولة من السويد بصورة غير شرعية دون إخطار السلطات بذلك حسب الأصول.

١٣- وستستخدم هذه الوثائق كأساس في تحليل القضايا المتعلقة بالمملكة المتحدة والتي أبلغت المقررة الخاصة عنها (انظر موجز القضايا الوارد في الوثيقة E/CN.4/2001/55/Add.1)، كما ستستخدم في الإعداد لبعثة يحتمل القيام بها مستقبلاً إلى البلد.

٤ - هولندا

١٤- بينت حكومة هولندا أن الإشراف والرقابة على عمليات الشحن داخل الجماعة الأوروبية ومنها وإليها تنظمهما اللائحة التنظيمية الأوروبية رقم 259/93/EEC، التي تشمل اتفاقيات دولية عديدة متصلة بشحن النفايات.

١٥- وأورد تقرير الحكومة قائمة بحالات إبحار غير مشروع بنفايات سمية من هولندا إلى بلدان أخرى، واستيراد نفايات إلى هولندا بشكل غير مشروع، وتمرير نفايات عبر البلد بشكل غير مشروع، اعترض سبيلها في عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وكان معظم القضايا يتعلق بشحنات نفايات داخل الاتحاد الأوروبي.

١٦- وفي عام ١٩٩٩، اتخذت إجراءات إنفاذية حالت دون محاولتين لتصدير نفايات إلى بلدان نامية (خردة أجهزة إلكترونية إلى الصين وكوت ديفوار). وحاول بعض التجار التحايل على قواعد الجماعة الأوروبية الصارمة للغاية باستخدام ميناء أوروبي خارج الأراضي الوطنية من أجل تصدير نفايات إلى بلدان نامية. وفي كلتا الحالتين، اعترض في بلجيكا سبيل النفايات التي كان يعتزم تصديرها.

١٧- وفي عام ٢٠٠٠، طلب إلى السلطات المختصة في هولندا وبلجيكا استرداد خليط من اللدائن والورق مصدر إلى تايوان. وأفيد أن تصدير نفايات الورق مسموح به كجزء من قائمة النفايات الخضراء في إطار منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ووفقاً لاتفاقية بازل (المرفق التاسع). غير أنه، في تلك الحالة بالذات، أفيد أن الورق المصدر يحوي نفايات لدائنية تجعله غير قابل للتدوير. وقضية تايوان لا تتعلق بنفايات خطرة، ولم يبلغ عن إصابة أحد بضرر.

٥ - موريشيوس

١٨- أكدت سلطات موريشيوس أن البلد طرف في اتفاقية بازل وأن قانونها الناظم للنفايات الخطرة (١٩٩٩) سيصبح نافذاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. وعلاوة على ذلك، أفيد أنه يجري إعداد مشروع قانون بشأن المواد الكيميائية الخطرة، يتناول جميع جوانب نقل هذه المواد وتخزينها وسلامتها. وذكرت الحكومة أن موريشيوس ليس عرضة لنقل المنتجات السمية أو الخطرة أو إلقتها بشكل غير مشروع، ولا توجد حالات إصابة أفراد بضرر نتيجة لعمليات نقل من هذا النوع، كما أنه لم ترتكب أية جريمة في هذا الشأن.

٦ - الأرجنتين

١٩- وجهت حكومة الأرجنتين نظر المقررة الخاصة إلى نصوص من تشريعات عديدة تتعلق بالنفايات الخطرة، من بينها القانون رقم ٢٤.٠٥١ لعام ١٩٩١، الذي ينص على فرض جزاءات على من هم مسؤولون عن إدخال نفايات خطيرة أو التخلص منها عمدا بشكل غير مشروع على الصعيد الوطني. وأشارت الحكومة أيضا إلى القانون رقم ٩٢٢ ٢٣ المتعلق بالمصادقة على اتفاقية بازل. وأفادت أمانة السياسات الإنمائية والبيئية المستدامة التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والبيئة أنه لم تسجل أية حالة نقل غير مشروع للنفايات الخطرة منذ إنشاء الأمانة عام ١٩٩٥. وعلى الصعيد الاقليمي، قدمت الأرجنتين مساعدة إلى باراغواي فيما يتعلق بالتخلص من النفايات تحت الأرض في ذلك البلد. ورأت الحكومة أنه، على الرغم مما أنجزته اتفاقية بازل من تحسينات فيما يتعلق بآليات مراقبة إدارة النفايات الخطرة، ما زالت بلدان الاقليم عرضة لحدوث حالات من هذا النوع. وعليه، من الأهمية الإبقاء على أنشطة إدارة ورصد وتدريب منتظمة من خلال المراكز الاقليمية ودون الاقليمية التابعة لاتفاقية بازل.

٧ - فنزويلا

٢٠- عرضت حكومة فنزويلا القضايا التالية التي يعالجها مكتب أمين المظالم الخاص المخول ولاية وطنية فيما يتعلق بشؤون البيئة، ولزيادة الوعي بالحالة البيئية في فنزويلا.

٢١- وطلبت إدارة الشؤون الدولية إلى مكتب أمين المظالم الخاص أن يوافيها بمعلومات عن قضايا تتعلق بما يلي: (أ) الاتجار بالمنتجات والنفايات السمية وإلقاؤها بشكل غير مشروع؛ (ب) برامج تدوير النفايات بشكل إحتيالي؛ (ج) ما تقوم به الصناعات عبر الوطنية من أنشطة صناعية وتكنولوجية ملوثة تتولد عنها نفايات تنتقل من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

٢٢- وزودت حكومة فنزويلا المقررة الخاصة بعروض موجزة للقضايا، وبتفاصيل عما نقلته الصحف الوطنية من معلومات متصلة بها، ورسوم ومخططات بيانية توضح توزيع القضايا جغرافيا، ونسخ من قصاصات الصحف^(١)، تتناول الفترة من أيار/مايو إلى منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٢٣- وفيما يلي موجز لما أبلغت عنه حكومة فنزويلا من قضايا:

١- المكان: بلدية خيسوس ماريا سمبرون، ولاية سوليا.

الوقائع: تلوث نهر تارا بالنفط، وتأثر مياه الشرب نتيجة لذلك.

مقدمة الشكوى: ديانلا بارا، رئيسة لجنة البيئة والموارد البيئية التابعة للجمعية الوطنية.

الجهة المسؤولة: تكنوبترول، وهي شركة أرجنتينية مسؤولة عن كسر خط الأنابيب.
المادة الملوثة: النفط.

٢- المكان: سانتا كروس، بلدية لامس، ولاية أراغوا.

الوقائع: تخزين نفايات سمية بالقرب من بحيرة تايجوايغواي الساحلية، وخاصة إلغواريل.
مقدم الشكوى: ديوغنس نونس، أخصائي تحديد بمستشفى لوس سمانس.
الجهة المسؤولة: يدعى أن مكتب رئيس بلدية خيراردوت ضالع في إلقاء هذه النفايات، وكذلك "شركة معروفة" توجد في منطقة سان فيسنته الصناعية في ماراكاوي.
المادة الملوثة: الرصاص والألومنيوم والإلكترونيات.

٣- المكان: كاربييتو، ولاية موناغس.

الوقائع: إلحاق ضرر بنهر سان خوان من جراء حفر آبار النفط، وتضرر ميناء كاربييتو نتيجة لذلك.
مقدم الشكوى: حاكم الولاية، غيجرمو كال.
الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.
المادة الملوثة: النفط.

٤- المكان: جماعة كمبلاتشه المحلية، ولاية بوليفار.

الوقائع: قامت الشركة، منذ ١٥ عاما، بحفر بركة تلقى فيها النفايات السمية، ولكن عندما تطل الأمطار، يتسرب الماء الملوث إلى بركة أخرى، تسمى بركة كاردونال، مما يؤدي إلى مقتل النباتات والحيوانات، ويسبب الأمراض لأفراد السكان الأصليين، بل ويؤدي كذلك إلى مقتلهم .
ويقال إن أعمال شركة كمبيدرا، التي تقوم بتكسير الصخور وتفتيتها، هي التي تسبب أمراضا تنفسية لدى السكان.

مقدمة الشكوى: إسابل روميرو، التي تعيش في المنطقة.
الجهتان المسؤولتان: شركتا باوكسيلوم وكمبيدرا.
المادة الملوثة: غير محددة. الغبار الصخري.

٥- المكان: لوس بوسيتس، بلدية سيمون بوليفار، ولاية سوليا

الوقائع: وجد ١٤ صيادا حرفيا بقعة نفط طافية فوق الماء على بعد حوالي ٦٠٠ متر من الساحل، منعته من صيد الأسماك، فحرمته من كسب قوتهم.
مقدم الشكوى: إودر سوموسا، الرابطة المدنية لمصائد الأسماك والسياحة.
الجهة المسؤولة: "مركبان لنقل البضائع من طراز تريتون، متواجدان في مياه تيا خوانا" (شركة نفط فنزويلا).
المادة الملوثة: النفط.

٦- المكان: منطقة غويره الصناعية، قطاع لا خوليا، بلدية مارينيو، ولاية أراغوا.

الوقائع: قام موظفو إدارة رصد البيئة التابعة لمفرزة الحرس الوطني رقم ٢١، تساندهم فرقة الإطفاء ووزارة البيئة والموارد الطبيعية ورئاسة بلدية مارينيو، بتفتيش مباني شركة إندوكيميك، وهي شركة لصنع الدهانات، فوجدوا حوالي ٥ ٠٠٠ وعاء يحوي نفايات سمية، كان محتوي بعضها يسيل إلى الأرض.
مقدم الشكوى: إفرن رديغس، رئيس البلدية.
الجهة المسؤولة: إندوكيوميوكا.
المواد الملوثة: الرصاص والميثان والفوسفور والخصائص والألومنيوم ومواد أخرى.

٧- المكان: قطاع لوس تاكاريفوا، ولاية أراغوا.

الوقائع: يجري إلقاء نفايات سمية شديدة التلوث، من معمل يصنع مبيدات للحشرات بواسطة الفوسفات، في شبكة مجاري القطاع؛ ويؤثر ذلك أيضا بالمناطق المحاذية في كاغوا.
مقدم الشكوى: أرلاندو ريبيرو، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بالبيئة في الجمعية الوطنية.
الجهة المسؤولة: معمل مبيدات الآفات.
المادة الملوثة: الفوسفات.

٨- المكان: بلدية فريتس، ولاية أنسواتغي.

الوقائع: عندما هطلت الأمطار، طفحت النفايات وانسكبت تدريجيا في حفرة؛ وانتهى بها المطاف إلى نهر أوريتوبانو، الذي تلوث على امتداد كيلومتر واحد منه.

مقدمة الشكوى: نيرا فونمايور، من وزارة البيئة والموارد الطبيعية.

الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.

المادة الملوثة: مشتقات النفط.

٩- المكان: ولاية سوليا.

الوقائع: يوجد ١٣٣ ٤ طنا من البضائع الخطرة مخزونة في مرفأ ماراكايو، تشمل نفايات سمية ومواد قابلة للاشتعال ومتفجرات. ويتم شهريا تفريغ نحو ٣ ٣٨٥ طنا من البضائع البالغة الخطورة. ويقوم كثير من المستوردين بإخفاء محتوى حمولتهم. ومعظم المواد الكيميائية الكاشفة المستخدمة في صناعة النفط هي مواد مسببة للسرطان.

مقدمة الشكوى: حاسمين ليسكانو، من هيئة الميناء. فيكتور غراناديجو، منسق مختبر لوس لأدوات التحليل.

الجهات المسؤولة: شركة فترويلا للنفط، وجهات مستوردة، وجهات أخرى.

المواد الملوثة : مواد شتى، بما فيها البوتادين.

١٠- المكان: مجموعة لاس بالمس السكنية، كابيمس، ولاية سوليا.

الوقائع: كانت إحدى شركات التعهدات تنظف أجسام السفن من الحث الكيميائي بواسطة السفن الرملي. ويستخدم لهذا الغرض أكسيد السيليكون، وهو ضار بالإنسان لأنه يدخل بسهولة إلى الرئتين ويسبب أمراضا كتغبر الرئتين والسحار السيليكوني. وقامت لجنة مشتركة بين فرقة الإطفاء والحرس الوطني بتفتيش رصيف المرفأ، فوجدت أن الشركة كانت قد بنت صهريجا لتخزين أكسيد السيليكون. وأصدرت أمرا بهدم الصهريج.

مقدمو الشكوى: سكان المجموعة السكنية.

الجهة المسؤولة: شركة السفن الرملي.

المادة الملوثة: أكسيد السيليكون

١١ - المكان: كاماتاغوا، ولاية أراغوا، توكويتو، ولاية كارابوبو. إل سنيسو، ولاية تروخيل.

الوقائع: دخل البلد منذ ٤٠ عاما حوالي ١١ ٠٠٠ برميل مملوء بنفايات سمية (١ ٦٠٠ برميل في أراغوا و ٦ ٥٠٠ في كارابوبو و ١ ٦٠٠ في تروخيجو)، في أوج فترة الإصلاح الزراعي. وخزنت هذه البراميل في حظائر دون حماية من أي نوع، بحيث كانت المجتمعات المحاذية على اتصال بها. ويمكن لآثار هذه النفايات أن تدوم ٣٠ عاما أو أكثر في الماء والتراب، وهي ضارة بجميع أشكال الحياة.

مقدمو الشكوى: أنا إليسا أسوريو، وزيرة البيئة والموارد الطبيعية. نربرتو ربوجيدو، من وزارة البيئة والموارد الطبيعية. خورخه توساينت، أخصائي في علم السموم. الجهات المسؤولة: حكومات سابقة.

المواد الملوثة: الكلورات العضوية والفوسفات العضوية. ال دي دي تي، زرنخات الرصاص، التوكسافين، الألدرين، السيمازين، الكلوردان، الليندان، الإندرين، وما إلى ذلك.

١٢ - المكان: لا أرياغا، لوس أتيكس، ماراكايبو، ولاية سوليا.

الوقائع: قامت السلطات المعنية بالبيئة بتفتيش مستودعات تابعة لشركة غوستافو زينغ سابقا، كانت قد هجرت طيلة حوالي ٣ سنوات، حيث وجدت حوالي ٣٠٠ وعاء أسطوانى يحوي مواد قد تعتبر نفايات سمية، كما وجدت بركتين بهما مواد كيميائية. وقد تسبب أبخرة الراتينج خللًا قابلاً للانفجار في الهواء. وقد يسبب استنشاقها أو ملامستها تخريشا أو حرقا في الجلد والعينين. وقد تنتج عنها غازات مخرشة وحادة وسمية. وقد تسبب الأبخرة غثيانا واختناقًا. وقد تسبب بعض المواد سرطانًا. ويفيد الجيران أنهم كانوا يصابون أحيانا بالغثيان ويشعرون بحرقا في شفاههم وبألم في بلاعيمهم بسبب الرائحة المنبعثة في الهواء. ووجدت ثقب في جدران المستودع كان الأطفال يدخلون من خلالها إلى المستودع. وأفيد أن عدة أشخاص قد عبثوا بالأوعية الاسطوانية.

مقدم الشكوى: فردي ردرغس، وزارة البيئة والموارد الطبيعية.

الجهة المسؤولة: غير محددة. ربما كانوا أصحاب المستودع.

المواد الملوثة: محلول الراتينج، كبريتيد الصوديوم، حامض الكلور المائي (نسبة نقائه ٧٠ في المائة)، الفورماميد ثنائي الميثيل، الكروم.

١٣- المكان: بلدية سيمون بلانس، ولاية لارا.

الوقائع: تلوث مستودع الماء الأرضي في سيمون بلانس نتيجة لتسرب ٣٥٠.٠٠٠ لتر من البترين غير المعالج بالرصاص.

مقدمة الشكوى: ميرلا كرنادو، وزارة البيئة والموارد الطبيعية.

الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.

المادة الملوثة: البترين غير المعالج بالرصاص.

١٤- المكان: سانتا كروس دي مارا، أبرشية ريكاورته، بلدية مارا، ولاية سوليا.

الوقائع: وجود بقعة نفط طافية على سطح البحر على امتداد الشريط الساحلي لمسافة تتراوح بين ستة كيلومترات وتسعة. ويقول سكان المنطقة إنه قد حدثت عندهم المشكلة ذاتها ثلاث مرات في عام واحد. هذه البقع النفطية تقتل الأسماك وغيرها من الكائنات البحرية. وقد تضررت من جراء ذلك الشواطئ الواقعة في لا ترينيداد ولاس بالميرس وسانتا فيه إنلفين ولوس كوكيتوس. كما تأثرت أشجار جوز الهند والتين الهندي (المنغروف) القريبة من رصيف تحميل الفحم بمنشأة غواساره.

مقدمة الشكوى: بدرو كولس ورسميل سالس.

الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.

المادة الملوثة: النفط.

١٥- المكان قطاع ال بونته، لاغونيجس، ولاية سوليا

الوقائع: انسكبت فجأة إلى باحتي بيتين بركة من الوحل ممزوجة بنفايات هيدروكربونية، ويفترض أن الوحل هو طين ممزوج بنفايات نفطية، وأنه طفا إلى السطح نتيجة لضغط الغازات المتولد عن عمليات الحفر التي كانت جارية في بئر نفط قريب. وينبعث من المنشأة المجاورة دخان كثيف ممزوج ببخار.

مقدمة الشكوى: غلوريا ألفرادو وخوان كارلس غنسالس.

الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.

المادة الملوثة: مشتقات النفط.

١٦ - المكان: ال باو، ولاية بوليفار.

الوقائع: أثناء تفكيك المنشآت التي تعود ملكيتها إلى الشركة [شركة نفط فنزويلا] تم تفريغ محتوى صهريج كبير من نفايات وقود الديزل في بركة ماء تزود منشأة معالجة المياه. وشرب السكان ماء طعمه بترين، مما سبب لهم مشاكل في الكبد والمعدة، وخاصة الأطفال منهم. وظهرت أشد الآثار ضررا في الأجل المتوسط. كما تأثرت أشجار جوز الهند والتين الهندي (المنغروف) القريبة من رصيف تحميل الفحم بمنشأة غواساره.

مقدما الشكوى: بدرو كولس ورسميل سالس.

الجهة المسؤولة: شركة نفط فنزويلا.

المادة الملوثة: النفط.

باء- المنظمات الحكومية وغير الحكومية

٢٤- واصلت المقررة الخاصة تعاونها الوثيق مع أمانة اتفاقية بازل. فاجتمعت بأمينتها التنفيذية، السيدة ساتشيكو كووإبارا - ياماموتو، في الرباط وأحاطتها علما بالولاية المسندة إليها وما تنتظره من تعاون متواصل مع الأمانة. وقد تلقت وثائق من الأمانة بانتظام. غير أنها ما زالت تنتظر رد فعل الأمانة على ما وجهته إليها من رسائل تطلب فيها تعليقاتها على مسائل محددة وحالات ذات اهتمام بالنسبة إلى الولاية المسندة إليها.

٢٥- إن شبكة عمل بازل، التي تتولى رصد إلقاء البلدان نفاياتها ومنتجاتها السمية في بلدان أخرى ونقل التكنولوجيات السمية، قد رحبت باعتماد القرار الذي جددت بموجبه الولاية المسندة إلى المقررة الخاصة، كما رحبت بتوسيع نطاق تلك الولاية لتشمل نقل الصناعات السمية. وترى الشبكة المذكورة أن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي دراسة أثر تجارة السميات من زاويتي كل من البيئة وحقوق الإنسان. ومع ما تتصف به التجارة الحرة من زخم جامح، فإن النفايات والمنتجات والتكنولوجيات السمية، بما في ذلك هجرة أكثر صناعات العالم خطورة وتلويثا، لم تعد تبدي سوى أدنى حد من المقاومة. والنتيجة المروعة لذلك هي حالة بات فيها أفقر الفقراء يتلقون مخاطر الأغنياء وسمومهم.

٢٦- ورأت شبكة عمل بازل أن الإشارة إلى تدوير النفايات هي إشارة حاسمة الأهمية، حيث إن من المعروف أن كل ما يجري تقريبا من عمليات تصدير فعلية أو معتزلة للنفايات الخطرة من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة قد أصبح له ما يبرره تحت اسم التدوير. فما يسمى بالتدوير هو إما خدعة تامة أو توجد ضالعة فيه بعض أكثر صناعات العالم خطورة وتلويثا، كنتكسير السفن وتدوير نفايات الزئبق والرصاص. وإضافة إلى ذلك، فإن الكثير مما ينقل بحرا على أنه

نفايات قابلة للتدوير، كاللدائن وخردة الأجهزة الحاسوبية، ليس قابلاً للتدوير، ويتم التخلص منه بمجرد إلقائه في بيئة البلدان النامية ووسط مجتمعاتها المحلية. وإنه لمن المأسى العالمية أن الدول الصناعية الشمالية، بدلاً من أن تزود البلدان النامية بوسائل تجنب الأخطاء التي كانت هي نفسها قد ارتكبتها في الماضي، لا تتورع عن تنظيف ديارها هي بمجرد نقل أقذر صناعات العالم ونفاياته السمية ومنتجاته غير السليمة إلى العالم النامي. ويؤمل مما تبذله الأمم المتحدة من جهد في هذا الشأن أن يلقي مزيداً من الضوء على التكاليف البشرية المترتبة على هذا الشكل من العولمة السمية.

٢٧- وتلقت المقررة الخاصة من مركز أوروبا - العالم الثالث، معلومات عن آخر دورة عقدتها كل من اللجنة واللجنة الفرعية، كما تلقت منه تقييماً لنتائج كل من الدورتين. وتلقت أيضاً تقريراً عن أعمال ونتائج الحلقة الدراسية التي نظمها كل من مركز أوروبا - العالم الثالث ورابطة الحقوقيين الأمريكية، في سيليبي (سويسرا) يومي ٤ و ٥ أيار/مايو ٢٠٠١، وكان موضوعها "أنشطة الشركات عبر الوطنية: ضرورة وضع إطار قانوني لها".

٢٨- وأرسل معهد التراث الطبيعي إلى المقررة الخاصة سلسلة من الوثائق عن أنشطة المعهد بصدد مسألة البيئة والمنتجات السمية. واسترعى انتباهها، بوجه خاص، إلى ما تم الاضطلاع به من مشاريع بحوث تتعلق بدراستين مشتركتين بين المعهد والمنظمة التي تسمى المدافعون عن حقوق الإنسان، وعنوان الدراسة الأولى هو: التنمية النفطية في منطقة بحر قزوين: دراسة استقصائية نقدية لشركات النفط الكاليفورنية في أذربيجان وكازاخستان؛ أما الدراسة الثانية، فعنوانها: التنمية النفطية في نيجيريا: دراسة استقصائية نقدية لأداء شركة شفرون في دلتا نهر النيجر. وثمة دراسة أخرى عنوانها: الحاجة الماسة إلى التصدي لمشاكل الصحة البيئية للأطفال.

٢٩- وأحيطت المقررة الخاصة علماً بأن منظمة أصدقاء الأرض تعتزم تنظيم اجتماع لبحث استراتيجية مساءلة الشركات، يعقد قبيل بدء اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. كما تعتزم المنظمة المذكورة، في مؤتمر القمة العالمي المقرر عقده في جوهانسبرغ في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، شن حملة من أجل الشروع في مفاوضات بشأن وضع اتفاقية ملزمة تتعلق بمساءلة الشركات.

٣٠- وأحيطت المقررة الخاصة علماً بورقتين أعدهما أحد أعضاء الشبكة الوطنية للعدالة البيئية للسود، هو مدير مركز موارد العدالة البيئية في جامعة كلارك أطلنطا بالولايات المتحدة الأمريكية. وعنوان الورقة الأولى It's not just pollution (إنه ليس تلوثاً فقط)، وقد نشرت في مجلة Our Planet، التي تتناول قضايا الفقر والصحة والبيئة (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١)^(٢)؛ وعنوان الورقة الثانية Confronting Environmental Racism in the Twenty-first Century (مواجهة العنصرية البيئية في القرن الحادي والعشرين)، وهي إحدى الورقات التي تناولت العنصرية والسياسة العامة، والتي نشرها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، من أجل المؤتمر المعني بالعنصرية والسياسة العامة، الذي عقده المعهد في مدينة ديربن في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ على هامش المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب^(٣).

ثالثا - ما استجد من قضايا

٣١- القضية ٦٦/٢٠٠٢، وقوامها معلومات قدمتها حكومة فنزويلا (انظر الفرع ثانيا).

رابعا - متابعة القضايا

٣٢- تلقت المقررة الخاصة أثناء الفترة المستعرضة التقارير التالية عما استجد من تطورات بشأن قضايا سابقة. وتيسيرا للرجوع إلى هذه القضايا، فهي ترد مرتبة حسب الترتيب الرقمي ذاته الذي وردت فيه في الوثيقة E/CN.4/2001/55/Add.1.

القضية ٥٨/٢٠٠٢ - الولايات المتحدة الأمريكية/باراغواي

٣٣- استمعت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة والخمسين إلى بيان ألقاه قسيس يمثل القرية التي تضررت من جراء قيام شركة دلتا أند باين (Delta and Pine) ورابطة باراغواي ٢٠٠٠، بإلقاء نفايات سمية. وتلقت المقررة الخاصة رسالة جديدة من الرابطة المذكورة تدعو فيها الأمم المتحدة إلى تنظيم عملية تحقيق في هذه القضية لتستحث رد فعل من الحكومة. كما تلقت المقررة الخاصة رسالة من إحدى المنظمات غير الحكومية تطلب فيها إلى المقررة القيام ببعثة في الموقع لتقييم الحالة والحث على المبادرة إلى إيجاد حلول طال انتظارها في هذه القضية.

القضية ٥٩/٢٠٠٠ - بنما/الولايات المتحدة الأمريكية

٣٤- اجتمعت المقررة الخاصة في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١ مع المدير العام لإدارة المنظمات الدولية بوزارة العلاقات الخارجية في بنما، بناء على طلبه، بغية إطلاعها على ما استجد من تطورات بشأن القضية الواردة في تقريرها والمتعلقة بقيام الولايات المتحدة الأمريكية بإزالة نفايات عسكرية (مخلفات ذخائر ونفايات سمية على امتداد منطقة واسعة من أراضي بنما) من منطقة القناة. وزودت المقررة الخاصة بوثائق وأقراص ممغنطة صغيرة (ديسكيتات) تتضمن صورا للمناطق المتأثرة، وطلب إليها بذل مساعيها الحميدة لدى سلطات الولايات المتحدة في سبيل إيجاد حلول مناسبة لهذه المشكلة.

القضيتان ٤٥/١٩٩٩ و ٥٢/١٩٩٩ - الولايات المتحدة/كوستاريكا

٣٥- وجهت حكومة كوستاريكا تقريراً وفصلاً إلى المقررة الخاصة يتضمن معلومات أساسية عن الظروف والملابسات التاريخية والقانونية التي استخدمت فيها أنواع شتى من المبيدات في مزارع الموز في كوستاريكا. وقدم التقرير بصدد التحليل الوارد في تقرير المقررة الخاصة إلى ادورة السابعة والخمسين للجنة (E/CN.4/2001/55/Add.1). وتطلع المقررة الخاصة إلى تلقي موافاتها معلومات عما استجد من تطورات بشأن تسوية قضايا نيماغون، وعما سيصدر عن محاكم الولايات المتحدة الأمريكية من أحكام بشأن القضايا التي ما زالت أمامها.

القضية ١٩٩٧/٢٠ - الولايات المتحدة الأمريكية/بورتوريكو/العراق/يوغوسلافيا

٣٦- وجه العديد من سكان وادي ليهاي في بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبين فيها إجراء تحقيق كامل في استخدام الولايات المتحدة أسلحة اليورانيوم المستنفذ في جزيرة فياركس في بورتوريكو، وفي العراق (الخليج الفارسي)، وفي يوغوسلافيا سابقا. وناشدوا المجتمع الدولي أن يبادر فورا إلى عزل واحتواء أسلحة اليورانيوم المستنفذ ونفاياته، وإلى إعادة تصنيف اليورانيوم المستنفذ بوصفه مادة مشعة وخطرة، وإلى تنظيف المناطق الملوثة به حاليا، وبذل جهود شاملة للحيلولة دون تعرض الإنسان له، وتوفير الرعاية الطبية لمن تعرضوا له.

القضية ٢٠٠١/٦٤ - كندا/هندورس

٣٧- وجه أحد سكان دوسن كريك بكندا رسالة ثانية إلى المقررة الخاصة في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠١، ذكر فيها إنه يساوره القلق بشأن تدهور البيئة وتلوث التربة والمياه من جراء ما تقوم به شركات التعدين من أعمال في مجتمعات هندورس المحلية. فقد تسببت هذه الأعمال في إلحاق مزيد من المخاطر بصحة السكان المحليين وبإحلالهم أراضيهم مكرهين. وطلب صاحب الرسالة إيلاء الأولوية لحقوق الإنسان للسكان المحليين، واتخاذ تدابير فورية لوضع نهاية لما تقوم به شركات التعدين من عمليات تعدين غير قانونية.

القضية ١٩٩٩/٤١ - هولندا/الصين/هايتي

٣٨- تلقت المقررة الخاصة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ رسالة هاتفية من المدعي العام لهولندا، أخبرها فيها أنه تم التوصل إلى اتفاق مع أسر المتضررين الهايتيين في منازعتهم مع شركة فوس بي في (Vos BV) الهولندية ولم تبلغ تفاصيل الاتفاق إلى المقررة الخاصة، التي تتطلع إلى دراسة تلك التفاصيل في تقاريرها المقبلة. وتعلق القضية بتلوث شراب مركز من الباراسيتامول بالغريسلين غير النقي، مما أسفر عن موت ما لا يقل عن ٨٨ طفلا في هايتي بين عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨.

خامسا- التعاون مع هيئات رصد الامتثال لأحكام معاهدات حقوق الإنسان

٣٩- عملا بقرار اللجنة ٨٦/٢٠٠٠ الذي يدعو إلى إقامة تعاون أوثق بين مقرري اللجنة الخاصين المعنيين بمواضيع محددة والهيئات ذات الصلة المكلفة برصد الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان، شاركت المقررة الخاصة في الاجتماع السنوي الذي عقد لهذا الغرض في جنيف في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وأدلت ببيان يتعلق بمضمون تقريرها وأهداف الولاية المسندة إليها وإمكانيات التعاون المتبادل. كما وبعت برسالة إلى كل من اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وجهت فيها نظرها إلى القضية ١٩٩٩/٤١ (الفقرة السابقة) في سياق نظر كل منهما في ما تقدمه هولندا وألمانيا من تقارير دورية.

سادسا - النتائج والتوصيات

٤٠ - عرضت المقررة الخاصة في تقاريرها السابقة سلسلة من التحليلات بشأن الاتجاهات الرئيسية السائدة في عمليات الاتجار غير المشروع التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية، والخصائص المميزة لهذه العمليات، وما يترتب عليها من أثار بالتمتع بحقوق الإنسان. كما ضمنت تلك التقارير مناقشة للمبادئ والمعايير والأدوات الأساسية التي ينبغي الأخذ بها في العمل - على الصعيد الوطني والإقليمي الدولي - على اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة نقل النفايات والمنتجات السمية والاتجار بها بشكل غير مشروع، لما تحدثه من أضرار بالحياة والصحة وغيرها من حقوق الفرد، وبالبيئة. ولا يسع المقررة الخاصة في هذه المرحلة - نظرا لغياب عناصر جديدة ولعدم تمكنها من استغلال ما ورد من تقارير ووثائق جوهرية لقلة الموارد البشرية والمالية - إلا أن تكرر ما خلصت إليه سابقا من نتائج وما قدمته من توصيات، مع التشديد في الوقت ذاته على النقاط التالية.

٤١ - مدى خطورة المشاكل المتعلقة بمسألة مبيدات الآفات والملوثات العضوية الثابتة. فقد اتفق جميع المراقبين على أن هذه مشكلة رئيسية ينبغي منحها الأولوية. وقد نشرت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) مؤخرا (أيار/مايو ٢٠٠١) تقريراً منذراً ورد فيه أن حجم نفايات مبيدات الآفات التي تهدد السكان والبيئة بالخطر هو أعلى بخمس أضعاف مما كان قد قدر قبل ذلك بستين. وتذكر الفاو أن قرابة ٥٠٠.٠٠٠ طن من مبيدات الآفات المحظورة أو التي انقضت مدة صلاحيتها أو التي لم تعد معروضة للبيع قد أخذت تتراكم في الحقول والأراضي الزراعية والقرى في جميع أنحاء العالم، وما برحت تسهم في تسميم التربة والماء.

٤٢ - أن مؤتمر القارة الأفريقية الأول المعني بالإدارة السليمة بيئياً لمخزونات النفايات الخطرة غير المرغوب فيها ومنعها قد أظهر مدى المشكلة في أفريقيا وأتاح إمكانية تقييم احتياجات القارة. وتصدر المقررة الخاصة مناشدة لتقديم تبرعات مالية وافية بغية وضع برنامج العمل الذي اعتمدته المؤتمر موضع التنفيذ.

٤٣ - إن اعتماد اتفاقيات دولية كاتفاقية روتردام واتفاقية ستكهولم هو إنجاز يسترعي الانتباه. غير أن الاتفاقيتين المذكورتين توجد فيهما ثغرات تحول دون اتخاذ إجراء فعال لمكافحة عمليات النقل السرية، ولمكافحة المتاجرين والمتعاملين الفاسدين ومعاقبتهم. وفي الواقع أن الثغرات أنفسها ربما تتيح المجال للنقل "المشروع" لمنتجات قد يتبين أنها خطيرة على الإنسان والبيئة ويجب بالتالي اعتبار أنها تشكل عمليات نقل غير مشروعة في سياق معايير حقوق الإنسان والمعايير البيئية. وعلاوة على ذلك، تغفل هاتان الاتفاقيتان أية إشارة إلى المتضررين، الذين لا تتاح لهم إمكانية الحصول على المعلومات أو الاطلاع عليها، كما أن سبل الانتصاف المتاحة لهم قليلة، إن لم تكن معدومة. وأخيراً، فإن عدداً كبيراً من الدول لم تصادق على هذه الصكوك، التي لا تنفذ أحكامها تنفيذاً فعالاً على الدوام، إما لانعدام الإرادة السياسية أو لقلة تدابير الرقابة الفنية والإدارية والقانونية والبشرية والمالية، أو لانعدام هذه التدابير.

٤٤ - دور الشركات عبر الوطنية ومكانتها وأهميتها في أنشطة من شأنها أن تسفر عن نقل المنتجات والنفائات السمية وانسكابها على نحو غير مشروع، وبالتالي، ضرورة إخضاع هذه الشركات لمدونة دولية لقواعد السلوك تجعلها مسؤولة عما تأتية من أفعال مذمومة، وتسمح بالمحاكمة على هذه الأفعال والمعاقبة عليها، وتتيح المجال لتعويض المتضررين وإنصافهم وإعادة تأهيلهم، وتوفير إمكانية إصلاح الضرر البيئي.

٤٥ - ضرورة مكافحة الإفلات من العقاب وتوفير سبل انتصاف فعالة للمتضررين، فضلاً عن الجبر العادل والمنصف لما لحق بهم من ضرر.

٤٦ - وفيما يتعلق بما يرد من رسائل، تلاحظ المقررة الخاصة أن عدد ما وجه نظرها إليه من شكاوى لا يمكن أن يستخدم معياراً لتقييم المشكلة أو تحليل الاتجاهات الرئيسية أو استخلاص النتائج، وذلك للأسباب التالية: أولاً، لأن الولاية المسندة إلى المقررة الخاصة ليست معروفة لدى جميع المتضررين الذين قد يرغبون في التقدم بشكاوى؛ ثانياً، لأن هناك بالتأكيد عدم رغبة، بما في ذلك لدى الحكومات، في الكشف عن حالات النقل غير المشروع، بغية إخفاء ما يوجد داخل تلك الحكومات من قصور وظيفي، وتفادي التوتر الاجتماعي، وتحاشي تثبيط الاستثمار؛ ثالثاً، لأن عمليات النقل غير المشروعة، بحكم تعريفها، هي مجال خفي يحظى فيه حجب المعلومات بالقبول؛ وأخيراً، لأن الآثار الفادحة المترتبة على استخدام منتج ما من المنتجات السمية لا تظهر في كثير من الأحيان إلا على الأجل الطويل، بعد أن يكون المتضررون قد تفرقوا أو اختفوا وبعد أن تكون الأدلة قد تلفت.

٤٧ - وتشكر المقررة الخاصة الدول والمنظمات التي تكرمت بتقديم معلومات في إطار أكثر من بند واحد. وعليه، فإن الملف الذي قدمته فنزويلا ينم عن قوة المشاعر إزاء مسألة النفائات السمية والبيئة في البلد المذكور. ويتضمن الملف معلومات عن وجود أمين للمظالم مكلف بمعالجة هذه المشكلة، وعن الخيارات المتاحة للمتضررين أو من يقومون مقامهم أو غيرهم ممن لهم مصلحة في الشروع في إجراء تقديم شكوى.

٤٨ - وتشير المقررة الخاصة مع الاهتمام إلى التسوية التي تم التوصل إليها ودياً في هولندا بشأن قضية الأطفال الهايتيين (القضية ٤١/١٩٩٩)، إلا أنها لا تنوي التعليق على هذه التسوية إلى أن تحيط علماً بمضمونها. وفي الوقت ذاته، فهي تلاحظ مع الارتياح أن محاولات كثيرة لتصدير النفائات بشكل غير مشروع إلى بلدان أوروبية وبلدان نامية قد أمكن وقفها بفضل ما اتخذته السلطات الهولندية من إجراءات وقائية أو علاجية. وتشجع المقررة الخاصة الدول على الإبلاغ عن تجربتها الوطنية في هذا الشأن.

٤٩ - وتكرر المقررة الخاصة تأكيد ما للبعثات الميدانية من أهمية بوصفها وسيلة لا بديل عنها للاطلاع على تجربة بلد ما أو إقليم معين والتدارس مع سلطاته الوطنية في المسائل المتصلة بالولاية وبشأن حالات محددة تم ذلك البلد أو الإقليم، ولجمع المعلومات مباشرة والاجتماع بممثلي مجتمعه المدني.

الحواشي

(١) كانت القصاصات الصحيفة هي التالية:

1. Impact: National Assembly's Environment Committee continues inspections in Zulía. Water in Jesús Maria Semprún polluted by oil, *Panorama*, Maracaibo, 12 June 2001, p. 1-4.
2. Origin unknown: 200 m² filled with mineral wastes in Santa Cruz, *El Siglo*, Maracay, 16 June 2001, p. A20.
3. Illegal dump located in El Guaril, Santa Cruz. National Guard seizes toxic barrels, *El Aragueño*, Maracay, 19 June 2001, p. 35.
4. National Guard seizes 12 barrels containing dangerous wastes dumped in El Guaril, used as illegal sanitary landfill in Lamas municipality. "Terror casks", *El Periodiquito*, Maracay, 19 June 2001, p. 7.
5. Governor Guillermo Call: PDVSA must pay compensation for environmental damage to the San Juan sewerage system, *El Sol de Maturín*, 20 June 2001, p. 4.
6. El Guaril children helpless in face of threat of barrels containing chemical wastes. Toxic fill, *El Periodiquito*, Maracay, 21 June 2001.
7. Totally abandoned. Toxic wastes from companies cause ecological chaos in the community of Cambalache, *Nueva Prensa de Guayana*, 27 June 2001, p. 1D.
8. Tía Juana: origin of crude oil being investigated. Oil slick on lake affecting artisanal fishermen, *Panorama*, Maracaibo, 28 June 2001, p. 1-7.
9. Aragua. Toxic waste dumps discovered, *Panorama*, Maracaibo, 4 July 2001, p. 1-11.
10. Güere industrial area in Mariño. National Guard searches shed where more than 5,000 death casks are found, *El Siglo*, Maracay, 5 July 2001, p. D32.
11. Congressman Orlando Rivero reports: Special Prosecutor requested to investigate toxic pits in Aragua, *El Aragueño*, Maracay, 12 July 2001, p. 15.
12. Rain more than dump can handle. Overflow from pit pollutes Oritupano river, *La Prensa de Anzoátegui*, Barcelona, 13 July 2001, p. 4.
13. Ever-present danger. Tons of toxic waste in port, *Panorama*, Maracaibo, 16 July 2001, p. 1-1.
14. Toxic wastes to be eliminated, *El Nuevo País*, Caracas, 17 July 2001, p. 4.
15. Sucre-Lamas. Monitoring of access would prevent unchecked dumping of industrial wastes, *El Siglo*, Maracay, 17 July 2001, p. B20.
16. In the Cabimas urban area. National Guard inspects company on environmental offence, *El Regional*, Cabimas, 19 July 2001, p. 3.
17. "Death casks" in Aragua, Carabobo and Trujillo. Over 10,000 drums containing toxic wastes have been contaminating three states for the past 40 years; *El Nacional*, Caracas, 20 July 2001, p. C2.
18. National Executive prepared to eliminate environmental liabilities maintained for 40 years. MARNR to invest 3.7 million to eliminate death casks, *El Aragueño*, Maracay, 20 July 2001, p. 5.

19. Authorities inspect Gustavo Zingg warehouse. Toxic wastes stored in Los Haticos may be carcinogenic, *La Verdad*, Maracaibo, 28 July 2001, p. D8.
20. One thousand six hundred "death casks" accounted for in Camatagua, *El Nacional*, Caracas, 31 July 2001, p. C3.
21. Maracaibo: water stored in Gustavo Zingg tannery casks. Seven hundred families in Los Haticos contaminated by toxic wastes, *Panorama*, Maracaibo, 1 August 2001, p. 1-1.
22. Affected by the toxic product stored in casks. Residents of Los Haticos suffer from nausea, burning lips and sore throats, *La Verdad*, Maracaibo, 1 August 2001, p. D3.
23. Toxic wastes: residents of La Arreaga are afraid. Demand speedy transfer, *Panorama*, Maracaibo, 2 August 2001, p. 1-12.
24. Residents helped by toxicologists, firemen and PMM. Those affected to be evaluated tomorrow, *Panorama*, Maracaibo, 2 August 2001, p. 1-12.
25. Toxic wastes: many people in Los Haticos swam in the polluted part of the lake. "Skin diseases caused by lake water", *Panorama*, Maracaibo, 13 August 2001, p. 1-7.
26. Sent by the Government: environmental experts analyse Simón Planas case, *El Impulso*, Barquisimeto, 25 August 2001, p. D3.
27. Mara: PDVSA investigates origin of spill. Crude oil slick along 2.5 km of coastline, *Panorama*, Maracaibo, 26 August 2001, p. 1-3.
28. Oil spill: National Assembly's Environment Committee visited affected area yesterday: crude oil still reaching Mara coast, *Panorama*, Maracaibo, 27 August 2001, p. 1-5.
29. Dead animals covered in crude oil wash up on coast. National Assembly's Environment Committee to ask PDVSA [Petróleo de Venezuela] authorities in Zulía for explanations, *La Verdad*, Maracaibo, 27 August 2001, p. D4.
30. Seventy persons working on clean-up. Oil spill on Zulía coast covers 8 kilometres, *El Universal*, Caracas, 28 August 2001, p. 2-4.
31. Strange lake formed in El Puente yesterday. Toxic wastes run into Lagunillas houses, *El Regional*, Cabimas, 31 August 2001, p. 5.
32. Board member Estanislao Gutiérrez complains: Simón Planas population may be drinking water containing cancer-causing substances, *El Informador*, Barquisimeto, 8 September 2001, p. A3.
33. El Pao. Residents accuse Ferrominera of lake pollution, *Correo del Caroní*, Ciudad Guayana, 13 September 2001, p. D5.

(٢) انظر الموقع التالي على الإنترنت www.ourplanet.com/imgversn/122/bullard.html

(٣) الورقات جميعها متاحة للرجوع إليها في موقع معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية

على شبكة الإنترنت، وعنوانه www.unrisd.org
